

بلطجة الغرب لن تحمي مرتزقته

من مناطق بريف حلب إلى إدلب، لهذه الغاية، كما عزز ذلك الإخواني من انتشار قواته المحتلة على الحدود مع إدلب، للغاية نفسها، وهذا يشير أيضاً إلى أن قرب ساعة تحرير إدلب دفعت بارودغان إلى أن يثبت موضعه في الخندق الإرهابي، ويكشف عن حقيقة نفاقه وروايته تجاه روسيا وإيران، وأن اجتماعات «استانة» وما نتج عنها لم تعد تعنيه شيئاً، طالما أن عملية دحر الإرهاب من إدلب باتت أمراً واقعاً، ولا رجعة عنها.

رغم ما قد تشهده الأيام أو المرحلة القادمة من تصعيد غير مسبوق من رعا الإرهاب لمحاولة منع الجيش العربي السوري من استكمال مهمته الوطنية في اجتثاث الإرهاب، أو تفخيخ كل المسارات المؤدية للحل السياسي، إلا أن الجيش أكثر عزيمة اليوم للتصدي لتلك التهديدات، ولا سيما أنه بات على مشارف إنجاز النصر الكامل على الإرهاب وداعميه، رغم أنوف أصحاب الرؤوس الحامية في جوقه العدوان.

ناصر منذر

من فشل المشروع الصهيوني-سوري-أميركي المعد لسورية، ولذلك يناقش بولتون، ويتفنن بتحريف الحقائق لتضليل الرأي العام العالمي، تمهيدا لتعود أكنودية «الكيماوي» الجديدة. التهديدات الأميركية هذه المرة، لا تستهدف الجيش العربي السوري فقط، وإنما الحليفين الروسي والإيراني، بسبب إصرارهما على دعم سورية بتحرير كامل أراضيها من رجس الإرهاب وداعميه، ما يشير إلى المدى الذي يمكن أن تذهب إليه أميركا وأتباعها من أجل حماية الإرهابيين، والحفاظ عليهم، لمواصلة الاستثمار في جرائمهم من جهة، ولإطالة أمد الأزمة، ومنع تظهير أي حل سياسي لا يتوافق مع أجندات رعا الإرهاب من جهة ثانية.

وعندما تزيد أميركا وترعد، فما على أدواتها الرخيصة إلا الانصياع إلى أوامرها، وهذا ما حدا بتمزعم إرهابي «النصرة» اردوغان، للطلب من مرتزقته على الأرض للاستنفار والتشديد ضد الجيش العربي السوري، فواعر لهم للانتقال

معركة الحسم المنتظرة ضد الإرهاب وداعميه في إدلب، تصيف المزيد من الشواهد والأدلة على أن إرهابيي النصر وداعش ومن ينضوي تحت رايتهما الهوابية التكفيرية، هم الرثة التي بات الغرب الاستعماري، وأدواته الإقليمية والمستعربة، يتفنون من خلالها، وأن الدفاع عن أولئك المرتزقة بات كمن يدافع عن وجوده، والتشديد الغربي غير المسبوق لمنع الجيش العربي السوري من تحرير إدلب، يوضح هذه المسألة.

جون بولتون سيخ الذكر، ومن باب الضغط والابتزاز، تحدث نيابة عن التابعين البريطاني والفرنسي، بأن العدوان الثلاثي المحتمل على سورية سيكون هذه المرة أقسى، بعدما أنجزت استخبارات الثلاث العدواني كل الاستعدادات لتنفيذ مسرحية «الكيماوي»، لتكون الذريعة لشن العدوان، حيث أنهت «الخوذ البيضاء» تصوير مشاهد تلك المسرحية، وتنتظر ساعة العرض، فور بدء عملية تحرير إدلب من قبل الجيش العربي السوري، بحسب ما أكدته وزارة الدفاع الروسية، وهذا المنسوب المرتفع من التهديدات، يشير إلى حجم الغضب الأميركي

افتتاحية اليوم

أضخم مناورات عسكرية روسية صينية في التاريخ.. لماذا الآن؟

واجداً، ودولة واحدة هي الولايات المتحدة التي أشهرت سيف الحصار والحرب الاقتصادية ضد روسيا والصين والكثير من حلفائهما في العالم.

التحالف الروسي الصيني اتخذ مواقف مشتركة تمثلت في استخدام الفيتو المزدوج عدة مرات ضد مشاريع قرارات أمريكية أوروبية في مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة السورية، وما هو يتطور إلى مناورات عسكرية مشتركة على أعلى المستويات. إنها مقدمة على درجة كبيرة من الأهمية لتحالف عسكري روسي صيني يكون نواة لتحالف أكبر يشمل دولاً عديدة في إحياء لصيغة جديدة محدثة لحلف «وارسو» الذي انهار بانتهاء الاتحاد السوفياتي، ويكون بدأ لحلف الناتو الذي تترعّمه الولايات المتحدة، وهذا ما يُفسّر حالة قلق قادة الحلف المذكور (الناتو).

هل تزامن هذه المناورات الأضخم في التاريخ مع التهديدات الأمريكية بشأن عدوان زباني على سورية كدّر على الهجوم الروسي السوري الوشيك على مدينة إدلب لإعادتها إلى السيادة السورية، والقضاء على المنظمات المصنفة إرهابية التي تتحصّن فيها، جاء من قبيل الصدفة، أم أنه خطوة مقصودة؟

لا نعتقد أنها مجرد صدفة، والرّسالة الروسية الصينية المشتركة تقول لواشنطن إياك واللعب بالنار، وتحنّ جاهزون لكل الاحتمالات... والله أعلم.

بدأت روسيا يوم الثلاثاء أضخم مناورات عسكرية في تاريخها بمشاركة ٣٠ ألف جندي يُملّون كل مكونات جيشها، وألف طائرة، و٦٣ ألف آلية عسكرية، و٨٠ سفينة، في تزامن مع المنتدى الاقتصادي الذي يُعقد في ملايفوستوك في الشرق الأقصى ويُفتّز أن يحضره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

كان لافتاً مشاركة وحدات من الجيشين الصيني والمغولي في هذه المناورات التي تستمر خمسة أيام في سيبيريا الشرقية وفي أقصى الشرق الروسي. إنه استعراض للقوة أرادته الرئيس بوتين لعكس استراتيجيته الجديدة وإمكاناتها الدفاعية والهجومية المتطورة في مرحلة ما بعد العصر السوفياتي.

مناورات «فوستوك» لا تعكس فقط القوة القتالية الملائمة، وإنما العلاقات الساخنة العميقة بين روسيا وجيرانها الشرقيين خاصة الصين التي سيشارك رئيسها شي جين بينغ في قمة فوستوك الآسيوية، وسيلتقي الرئيس بوتين على هامشها. أخطر ما في هذه المناورات حسب المرابيين هو التدريب استعداداً لحرب نووية في شبه الجزيرة الكورية، ويظهر ذلك جلياً من خلال مشاركة صواريخ إسكندر القادرة على حمل رؤوس نووية، والفرقاطات المزودة بصواريخ «كاليفر» الحديثة. إنه إنذار واضح لواشنطن والرئيس دونالد ترامب، لأن ضخامة هذه المناورات ومشاركة الصين فيها يُؤكد أنها تستهدف عدواً

حق العودة لا يسقط بقرار أمريكي

من الصحيح أن المساهمة في الوكالة تطوعية أي لا تمثل التزاماً لا على الولايات المتحدة ولا على غيرها ثم من حق الولايات المتحدة أن توقف مشاركتها في التمويل. ولكن إنهاء عمل هذه الوكالة، هو حق موكول للجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها، تبقى عليها أو تلغيها خصوصاً أن القرار المنشئ للوكالة ينص على التشاور بين دول الجوار والدول الأخرى المتبرعة فيما يتعلق بتحديد متى يتعين توقف نشاط الوكالة.

لم يكن مفاجئاً قرار الإدارة الأمريكية وقف مساهمتها في ميزانية الوكالة الدولية لغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لأنها كانت قد أعلنت عن نيتها هذه في يناير الماضي، ولأن القرار كان متوقفاً في ظل السياسة الأمريكية الجديدة الهادفة إلى إلغاء القضية الفلسطينية تماماً بدءاً من قرار نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس إلى محاولة عزل غزة عن الضفة الغربية وصولاً إلى القرار الأخير بوقف المساعدات للأونروا بما يعنى إلغاء حق العودة، ليتحول الأمر إلى مجرد نزاع على أراض بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن حله بصفحة تعكس ما يريد المحتل فقط أن يقدمه لضمان العيش للفلسطينيين تحت مظلة وسيادة دولة واحدة هي دولة الاحتلال مستنداً في ذلك إلى ما لدى المحتل من عوامل القوة.

والقرار الأخير يعد تحدياً واستنزافاً لباقي الدول الكبرى التي أنشأت مع أمريكا الأمم المتحدة للعمل من أجل حفظ أمن وسلام العالم ونصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار والمتطلعة إلى مكانة مناسبة بين الأمم الأخرى. وما كان لهذا السلوك الغريب أن يحدث لولا أن الإدارة الأمريكية الجديدة لا تلقي بالاً بالمؤسسات ولا بالمستشارين وأهل الحكمة والخبرة بالشأن الدولي، وإنما تتصرف وفق ما تراه قيادتها مفيداً لها ولبلائها بعيداً عن كل التقاليد التي رسختها المؤسسات الأمريكية وغير الأمريكية، بل وبعيداً عن قواعد وقرارات المنظمة الدولية التي هي وجهة نظر المجتمع الدولي نفسه.

وفي ظل ما تردد حول وجود خلافات بين مسؤولين أميركيين كباراً حول القرار الخاص بوقف المساعدات الأمريكية للأونروا والذي يقف جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي، وراءه، خرجت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية لتقول، في سياق تبريرها للقرار، إن الإدارة درست الموضوع ووجدت أن عمل الوكالة الدولية معيب بشكل لا يمكن إصلاحه» وهو ما استقبله مسؤولو الوكالة بالاستهجان ووضوه بالأمر الغريب والمثير للدهشة. والملفت أن أمريكا ذاتها كانت قد تبرعت بنحو ٣٨ مليون دولار العام ٢٠١٦ وكانت تمول نحو ٣٠٪ من أنشطة الوكالة، فكيف اكتشفت خلال عامين فقط أن عمل هذه المنظمة معيب إلى حد يصعب إصلاحه؟، علماً أن عمل الوكالة ممتد منذ ٦٨ عاماً ولم تعترض عليه أية إدارة أمريكية سابقة.

يعلم الكافة من المسؤولين الأمريكيين الأحياء والأموات وكذلك مدى الخبراء والسياسيين الذين تابعوا القضية الفلسطينية على مدى التاريخ أن نشأة وكالة غوث اللاجئين ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحل الذي رآته الأمم المتحدة مع قيام إسرائيل، وهو أن هناك شعباً فلسطينياً تم تشريد من وطنه فلسطين بسبب حرب ١٩٤٨ وأن قطاعاً كبيراً من هذا الشعب أصبح لا جناً في أكثر من بلد عربي مجاور في تحديد الأردن وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية سواء الضفة أو غزة، وأن وضعية اللاجئين تعني أنه في حالة مؤقتة يتعين مع انتهائهم أن يعود إلى وطنه،

شمال شرق سوريا... فصل الانتصار

بعدها افترق عن نظيره الروسي والإيراني من حيث مقاربة الأهداف والوسائل التي يجب أن تؤدي إلى خلاص سورية وتباعداً الدول المجاورة لها وخصوصاً العراق وتركيا من أفة الإرهاب. ولا شك أيضاً أنه يتخبط بعدما فشل في تثبيت طوق الحماية لبلاده الذي يسعى لتكريسه انطلاقاً من الشريط الحدود الذي حاول إنشائه داخل الأراضي السورية. ولذلك يحاول اليوم تخويف أوروبا والعالم من تداعيات تحرير إدلب وجوارها وصولاً إلى الحدود السورية التركية من الإرهاب، طالباً استنفارهم وتدخلهم وموحيًا أنه سيفتح الممرات لمجاميع الإرهابيين والمرترقة الدوليين لعبور بلاد الهم!

كان على رئيس النظام التركي أن يبعي بعد كل إخفاقاته هذه، أن معركة تحرير منطقة شمال شرق سورية تبدأ من إدلب ليست محطة عادية في مسار خلاص سورية من الإرهاب، بل هي حرب وجودية فيما يتعلق بوحدة الكيان السوري كجغرافياً وأيضاً بوحدة المجتمع السوري. إن الانتصار على الإرهاب وعلى الانفصاليين الأكراد في شمال شرق سورية سيفتح الطريق لإعادة ضم تلك المنطقة إلى باقي المناطق السورية، وبالتالي استعادة تواصلها مع الدولة المركزية واسقاط أي مشروع لتكريس حكم ذاتي أو إدارة ذاتية أو حتى تعايش بالإكراه بين مؤسسات الدولة الشرعية والانفصاليين.

كذلك فإن تحرير شمال شرق سورية من الإرهابيين والانفصاليين سيهيئ البيئة الحاضنة للاحتلال الأمريكي، ويُسقط في الوقت نفسه الذريعة التركية حول حق أنقرة في الملاحقة التنظيمية الكردية لمنعها من استهداف أراضيها، كما أن هذا التحرير سيُسرع في الاستدارة نحو المعركة الأهم وهي مقاومة القوات الأمريكية المحتلة وطردها من الأراضي السورية، وبالتالي منع واشنطن من استخدام الحدود السورية العراقية مسرحاً للضغط على القيادة السورية وتالياً على الحليف الإيراني وتباعداً على اليد الروسي. في منطقة شمال شرق سورية وانطلاقاً منها سترسيم معالم أحجام اللاعبين الدوليين والإقليميين وأوزانهم نظراً لوقوفها على مثلث الأطماع الأمريكية، لذا فإن الانتصار على واشنطن فيها يخرجها من مساحات كبيرة تستخدمها للضغط على محور المقاومة وحليفه الروسي.

محمد عبيد

لم ينجح رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في درء الهجوم المحتمل أو حتى في تأجيله أو تنفيذ على مراحل، فالقيادتان الإيرانية والروسية أصدتا لأردوغان وأركان نظامه في قمة طهران الثلاثية في السابع من أيلول الجاري، نية القيادة السورية وقرارها الحاسم استكمال تحرير الأراضي السورية التي تحتلها قوى الإرهاب من داعش إلى النصر ومثيلاتها في إدلب والأرياف المتصلة بها، ثم التوجه لاحقاً لتحرير تلك التي ترزح تحت الاحتلال الأمريكي.

ولكن كان على أردوغان أن يستنتج أن الانتصارات المتتالية التي حققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه في محور المقاومة والقوات الروسية في الميدان السوري، إضافة إلى الوقائع الدولية والإقليمية التي تحتدم على مستوى العلاقات الإيرانية-الأمريكية والروسية-الأمريكية، ستلغي هامش المناورة التي اعتمدها هو ونظامه عليها خلال سنوات الأزمة في سورية، كما كان عليه أن يُقر بأن اللعب على حبال التناقضات السياسية القائمة بين أحلاف دولية وقوى إقليمية لم يعد ممكناً، كذلك فإن القفز من حوض

«الناتو» إلى صف «أستانا» ثم العودة إليه ومن ثم التنقل بين رعاية جهة إرهابية وبين محاولات لتلميع اسم وصورة جهة أخرى، لن يؤدي إلى بث المخاوف في نفوس ضناع القرار في محور المقاومة وحليفها الروسي من ارتدادات الاندفاع نحو إنهاء التجمع الإرهابي في إدلب أو حتى إلى إرباكهم، وبالتالي العودة إلى السير بالعملية العسكرية وفقاً للرؤية التركية القائمة على إجراء «جراحات تجميلية» للواقع المرزوي الذي يعيشه سكان إدلب والأرياف المحيطة بها. هذه الجراحات التي تهدف إلى فرض الجانب التركي شريكاً ميدانياً يتحكم بمسار الحلول النهائية المقترضة للأزمة في سورية، هذه الشراكة التي ستمتحنه القدرة على تحويل مسار المعركة من حرب على ما تبقى من الحالات الإرهابية على الأراضي السورية إلى صراع مع بعض المنظمات الانفصالية الكردية في الداخل السوري.

لا شك أن أردوغان صار وحيداً في خياراته هذه، خصوصاً

وأنه يحتاج إلى المساعدة الضرورية ليبقى على قيد الحياة وخصوصاً في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والتشغيل. وبناء عليه حرصت المنظمة الدولية على التشديد على أن الوضع المؤقت والمساعدة من خلال وكالة الغوث لا يمسان حق اللاجئين في العودة. هكذا كانت صياغة القرار الصادر من الجمعية العامة برقم ٣٠٢ يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٩. الإدارة الأمريكية تتعمد إلغاء عمل الوكالة تدريجياً لإلغاء حق العودة ورغم وضوح القرار الدولي المذكور الذي يعد سنداً قانونياً دولياً قوياً لتأكيد هذا الحق، وقدمت طرحاً ضعيفاً للغاية لقرارها وقف التمويل، وهو ما أثار استنكار قيادات الوكالة وبالطبع القيادة الفلسطينية. فهي تقول بأن عمل الوكالة «معيب» مع أنها على درجة عالية من الكفاءة، إلا وكانت الدول الأخرى المتبرعة قد توصلت إلى نفس التقدير وقررت أن تسلك نفس الموقف، وهو ما لم يحدث، خصوصاً أنها مؤسسة تعمل ضمن إشراف الأمم المتحدة ولها تاريخ طويل. وقالت أيضاً تريد أن تراجع حجم اللاجئين حيث لا تعترف بما هو مسجل عن عددهم في وثائق الأمم المتحدة. وتريد أن تقلل هذا العدد من ٥ ملايين لاجئ إلى ٥٠٠ ألف فقط. ومع أن هذا يعد تشكيكاً في مصداقية المنظمة الدولية، فإنها لم تقدم الدليل على صحة تقديريها الجديد. والهدف هو إثبات أنه لا توجد قضية لاجئين أو أنها قضية بسيطة جداً تتعلق بحياة نصف مليون شخص فقط ومن ثم لا يتعين وجود وكالة لرعايتهم ولا اعتمادات مالية كبيرة. واتساق مع هذا التوجه الأمريكي لإفراغ القضية من جوهرها ولترويج أنها مسألة لا تستحق أن تكون ضمن أية خطة سلام مقبلة. فقد صدر القرار بضغط من «كوشنر» ردا على رفض أفكاره التي طرحها على مدى الأشهر الأخيرة. ومن ناحية أخرى يمثل ضغط على الدول التي تحتضن اللاجئين وفي المقدمة من هؤلاء الأردن، حيث يصبح من المتعين أن تتحمل هذه الدول نفقات حياة اللاجئين من غذاء وصحة وتعليم وتشغيل بما يعني ترحيل المشكلة كاملة إلى هذه الدول، مع أن نظام الوكالة قائم على التبرع الطوعي من مختلف دول العالم عبر الصندوق المخصص لذلك. وتتصور الإدارة الأمريكية أنه بهذا الوضع تجعل الدول الحاضنة والمتبرعة في مأزق يتعلق بضرورة أن تتحمل المسؤولية على الأقل لكي تواصل الوكالة نشاطها مع احتمال أن تضيق ذرعاً بالمهمة مع الوقت ومن ثم ترضخ لإقصاء مسألة حق العودة من أية عملية سلام مقبلة.

ومن الصحيح أن المساهمة في الوكالة تطوعية أي لا تمثل التزاماً لا على الولايات المتحدة ولا على غيرها ثم من حق الولايات المتحدة أن توقف مشاركتها في التمويل. ولكن إنهاء عمل هذه الوكالة، هو حق موكول للجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها، تبقى عليها أو تلغيها خصوصاً أن القرار المنشئ للوكالة ينص على التشاور بين دول الجوار والدول الأخرى المتبرعة فيما يتعلق بتحديد متى يتعين توقف نشاط الوكالة. وليس من المتصور أن الدول الكبرى الأخرى وبقيتها أعضاء الجمعية العامة سيوافقون على الرغبة الأمريكية في إنهاء عمل الأونروا احتراماً لالتزاماتهم الدولية فيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى فإن مسألة التمويل يمكن أن تتكفل بها دول عربية وإسلامية عديدة أي لا تشكل مشكلة كما قد يتصور البعض. وكرد فعل بدأت دول أوروبية تتحدث عن استعدادها لرفع مساهمتها في ميزانية الوكالة الدولية مثل ألمانيا. والأرجح أنه لن تجني الإدارة الأمريكية من هذا القرار إلا المزيد من الحرج والصعوبة في القيام بدورها كدولة عظمى في عملية السلام بالشرق الأوسط، تماماً مثلما حدث معها في مسألة نقل السفارة إلى القدس وفي محاولة فصل غزة عن الضفة الغربية.

د. عبد العاطي محمد

صين على الصحافة الإيجابية

مصير إدلب؛ الكرة الآن في ملعب تركيا

فقد أنشأت تركيا نوعاً من المحمية في الشمال الغربي من البلد المجاور، على مقربة جغرافية من المحمية الأمريكية على الضفة الشرقية لنهر الفرات. يسمح الوقت والموارد لأردوغان بلعب مثل هذه اللعبة لبعض الوقت. ومع ذلك، فهي محدودة لعدة عوامل.

عشية قمة طهران، كانت هناك تقارير تفيد بأن القوات العسكرية الروسية والتركية، خلال المشاورات التي استمرت خمسة أيام، أحرزت تقدماً في تنسيق أعمالها في إدلب. يجبر الوضع الجيوسياسي تركيا على التحرك الآن في إطار أستانا وتنسيق خطواتها مع موسكو وطهران. ومن المتعذر توقع أي تغييرات حادة في المسار الحالي لأنقرة على المدى القصير. بلغة كرة القدم، الكرة الآن في ملعب التركي. تطور الأحداث في إدلب وفي المنطقة عموماً يتعلق بموقف أنقرة.

رونالد بيجاموف

استضافت طهران قمة قادة روسيا وتركيا وإيران في صيغة أستانا للتسوية السورية. الوضع في إدلب، كان الموضوع الرئيس في الاجتماع. إدلب، آخر حصن للمسلمين والإرهابيين الذين يعارضون الحكومة السورية. تجدر الإشارة إلى أن كثيرين عربوا عن مخاوفهم، قبل انعقاد القمة بفترة طويلة، من أن تصبح الخلافات حول إدلب، التي تتمتع فيها تركيا بمواقع قوية، بداية نهاية لصيغة أستانا، التي تعمل بنجاح منذ يناير ٢٠١٧. لكن انسحاب تركيا من ثلاثية أستانا لم يتم.

سيتعين على تركيا، التي تعهدت بالحفاظ على روح أستانا في حل مشكلة إدلب، تعزيز عملها مع الجماعات التي تقع تحت سيطرتها في هذه المحافظة، والمساعدة في ضمان تسليم الإرهابيين، بما في ذلك عشرات الآلاف الأجانب، أسلحتهم أو مغادرة المنطقة.

لدى أردوغان إجراء قوي للبقاء في إدلب لأطول فترة ممكنة. بالكلمات، يعلن حرصه على مبدأ وحدة أراضي سوريا، أما في الواقع،

كيف يفكر العدو؟

ثورة مضادة للديمقراطية

تقويض قيم الديمقراطية. وكأنه باسم الشعب الذي هو صاحب السيادة الديمقراطية كما تذكرنا، سموح بتبرير كل قانون. وكان قانون القومية لم يميز بين عموم مواطني الدولة الذين يفترض بهم أن يشكلوا صاحب السيادة إياه، وبين «الشعب اليهودي» وعرفه كجماعة مميزة، الدولة في ملكيته، وهي التي من حقها فقط أن تقرر طبيعتها.

إن مراجعة قانونية القانون الأساس الذي يشطب قيمة المساواة ويقوض الطبيعة الديمقراطية للدولة هي الدور الجوهري لمحكمة العدل العليا كحامية لأسوار الديمقراطية. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنه سيكون بوسعها التصدي لثورة شكيد وحدها؛ إذ إنها هي نفسها ضحية لتلك الهجمة ضد النظام الديمقراطي. ضد الخطوات الكاسحة لشكيد الرامية إلى تغيير طبيعة النظام والدولة، يجب توحيد القوى من كل الأنواع: القانونية، والجمهورية، والأكاديمية والسياسية. فهذا خطر واضح على طبيعة دولة إسرائيل.

على أن أقوال شكيد تشد عن الخلاف الديمقراطي الداخلي، وحتى الرئيسة المتقاعد للمحكمة العليا دوريت بينش اتهمت الوزارة بتجاوز خطوط حمراء إذ قالت: «ثمة سوء فهم في علة وجود الديمقراطية، هذه تعابير ديمagogية تنتمي لأنظمة حكم أخرى».

وبالفعل لا تعرف ديمagogية وزير العدل حدودها؛ فهي تستخدم أدوات ديمقراطية كي تقوض الديمقراطية، وتندتد إلى المبدأ التأسيسي لحسم الأغلبية كي تفسد بالمبادئ التأسيسية الأخرى لأنظمة الديمقراطية. فقد شطب قانون القومية قيمة المساواة لتعريف الدولة، وهو يمنح مواطنيها اليهود تفضيلاً على غير اليهود. وحسب رئيس الدولة، روبيين ريفلين، قال إن القانون يسوغ تصنيفاً للمواطنين، فالنظام الذي لا يقوم على أساس المساواة لا يمكنه أن يكون ديمقراطية، وباسم الديمقراطية تسعى شكيد إلى

محظور الصمت في ضوء ترهات وزيرة العدل أيليت شكيد، ففي اجتماع لبلدية السنه القضائية في رابطة المحامين، عقد الأسبوع الماضي، هاجمت شكيد قرار محكمة العدل العليا عدم الرد التام للالتماسات ضد قانون القومية. ويزعمها، فإنه «إذا قضت المحكمة بأن قوانين الأساس ليست محصنة هي الأخرى من النقد القضائي، فسيجزم الشعب من إمكانية التأثير على خلق الأنظمة القانونية من خلال مندوبيه. وهكذا ينهي الشعب دوره فيما كان نظامنا الديمقراطي حتى الآن».

ودون أن تتلعثم، اتهمت شكيد محكمة العدل العليا بالمس بالأساس الديمقراطية، على ما بدا على حد قولها في عهد رئيس المحكمة العليا الأسبق اهورن باراك. أما الرد القاسي من النائب بيني بينغ الذي قال إن «هذه الأقوال الفظة باتت تتعلق بالأطواق التي جمعتمنا معا»، فهو الدليل الأفضل

بالرئيسة

هزارتس